1997 ١٥ ١١-٥٥٥١-٢٦

مندوب العفو الدولية شاهد وزار لحود

العسكرية تبلّغ عطاالله لصقاً

كتبت كلوديت سركيس:

قررت المحكمة العسكرية الدائمة تأجيل النظر في ملف الزميل بيار عطاالله وغسان كميل بردويل وطوني فارس ابي نادر الى الخامس من كانون الاول ريثما تبت محكمة النقض العادية الطعن الذي تقدم به المحاميان رولان الجميل ونوال الخراط وكيلا احد المدعى عليهم الثلاثة غسان بردويل قبل ثلاثة ايام، وطلبا فيه اعلان اسقاط الدعوى وابطال كل الاجراءات.

التأمت المحكمة العسكرية برئاسة العميد الركن الطيار زيد حلاوي وحضور المحامي العام العسكري جوزف معماري ونظرت في سيل من الدعاوى العالقة ذات الطابع الجنحي. ثم كانت استراحة لنصف ساعة. وقرابة الظهر استؤنفت الجلسات في حضور مندوب منظمة العفو الدولية الباحث المصري عبد السلام سيد احمد.

وسألت المحكمة "هل من دعاوى للارجاء؟" فأجاب المحامي الجميل: "نعم هناك طلب نقض للقرار الاتهامي الصادر في هذه الدعوى". ثم ابرز افادة الى هيئة المحكمة صادرة عن قلم محكمة التمييز العادية تؤيد اقواله هنا نصها: "من الاطلاع على سجل ورود طلبات التمييز العائد الى محكمة التمييز الجزائية تبين انه في تاريخ السابع من تشرين الاول ١٩٩٧ ورد استدعاء تمييز قدمه غسان بردويل بواسطة وكيله المحامي رولان الجميل ضد القرار الصادر عن قاضي التحقيق العسكري الرقم ٩٧/٦٤، ولغاية الثامن من تشرين الاول ١٩٩٧ لم يبت هذا الاستدعاء".

بعد ذلك ابرز الجميل مذكرة الى المحكمة طلب بموجبها تأجيل النظر في هذه القضية حتى صدور قرار محكمة التمييز المتعلق باستدعاء النقض.

وفي المذكرة: "بما ان المدّعى عليه تقدم بطلب نقض حسب الاصول امام محكمة التمييز الجزائية في بيروت المحترمة تسجل تحت رقم ٩٧/٣٧٩ وموضوعه نقض القرار الظني الرقم ٩٧/٦٤ الصادر عن حضرة قاضي التحقيق الاول العسكري باتهام المدّعى عليه بالجناية المنصوص عليها في المادة ٢٨٨ من قانون العقوبات. وان الدعوى الحاضرة مسندة الى القرار الظني المذكور. وبما ان المدّعى عليه يبرز افادة صادرة عن محكمة التمييز الجزائية في بيروت المحترمة تثبت تقديم استدعاء نقض هذا القرار الصادر عن حضرة قاضي التحقيق العسكري الاول.

وبما انه يقتضي التريث في متابعة النظر في الملف الحاضر حتى بت استدعاء النقض لدى المرجع المقدم امامه. لذلك، يقدم المدعى عليه المذكرة طالباً تأجيل النظر في هذه القضية حتى صدور القرار المتعلق باستدعاء النقض".

ولم يمانع المحامي العام العسكري جوزف معماري قبول طلب وكيل الدفاع "لوجود اسباب اخرى للارجاء". ثم نادى المباشر العسكري على الزميل عطاالله امام قاعة المحكمة وكرر المنادة وعاد ليقول "غير موجود". عندها ذكر ان ورقة تبليغه موعد الجلسة عادت بعدم العثور عليه، فتقرر بعد موافقة المحامي العام العسكري ابلاغ بيار لصقاً في آخر مكان اقام فيه في لبنان، أي في منزله، وفي ساحة المحلة حيث مسكنه، وعلى باب المحكمة.

وبعد تداول الهيئة طلب المحامي الجميل تقرر قبوله وضم المذكرة والافادة المبرزتين منه الى الملف. وارجئت الجلسة الى الخامس من كانون الاول. بعدما تقرر تكرار دعوة المدعى عليهما بردويل وابي نادر الى الموعد المحدد. وهما لم يمثلا بدورهما، ويلاحقان بتهمة "توزيع مناشير تحض على النزاع بين مختلف عناصر الامة وتعكير صلات لبنان بدولة اجنبية"، واحيلا على المحاكمة بجناية المادة ٢٨٨ من قانون العقوبات.

ويلاحق بيار بتهمة "محاولة توزيع منشور والاتصال بعملاء العدو الاسرائيلي"، وفق جناية المادتين ٢٧٨ و٢٨٨ من قانون العقوبات وجنحة المادة ٢٠١/٣١٧ من القانون نفسه.

كما ارجأت المحكمة بدء النظر في ملف الصحافي طوني فؤاد شامية الموقوف مع آخرين بتهمة "الاتصال بعملاء اسرائيل وافشاء معلومات لمصلحتها"، والاتصال باسرائيل بالنسبة الى عدد من الموقوفين معه في الملف. وعينت الموعد الجديد في ٣ تشرين الثاني. وذلك بسبب وفاة والدة القاضي جوزف قزي احد اعضاء المحكمة وطلب احد وكلاء الدفاع الاطلاع على الملف...

وبعد انتهاء الجلسات زار مندوب منظمة العفو الدولية مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية نصري لحود. وقال سيد أحمد لـ"النهار" انه حضر الى قصر المحكمة العسكرية "من اجل مشاهدة نماذج عن المحاكمات التي تجري في المحكمة العسكرية ومن اجل الصحافي بيار عطاالله، وكذلك للاطلاع على اوضاع الصحافي الموقوف طوني فؤاد شامية".

"العفو الدولية" تثير اعتقال اسرائيل ٤ لبنانيين من ارنون

وجهت "منظمة العفو الدولية" رسالة الى رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو ووزير الدفاع الاسرائيلي اسحق موردخاي وقائد "جيش لبنان الجنوبي" اللواء انطوان لحد فيما ان "مصطفى جواد توبة (٣٢ عاما) وعباس محمد عطية (٢٥ عاما)، وقاسم لطفي عساف (٢٠ عاما) ومحمد سليم قطيع (٦٤ عاما) اعتقلتهم القوات الاسرائيلية في ٢ تشرين الثاني الجاري من منازلهم في بلدة ارنون التي تقع في محاذاة الحزام الامني، وقد دخلت القوات الاسرائيلية البلدة وفتشت المنازل، وعُلم ان ابناء البلدة الاربعة اقتيدوا الى سجن الخيام حيث يمكن ان يواجهوا خطر التعذيب او سوء المعاملة او التوقيف من دون توجيه اي تهم اليهم". وناشدت "العمل على اطلاقهم فورا ومن دون اي شروط، اذا لم توجه اليهم اي تهم، استنادا الى المبادئ العالمية المتعلقة بالحصول على محاكمة عادلة".

وطلبت "السماح للبنانيين الاربعة بالاتصال بعائلاتهم ومحاميهم واللجنة الدولية للصليب الاحمر، وتقديم ضمانات لعدم تعرضهم للتعذيب او سوء المعاملة"، داعية الى "السماح لجميع المعتقلين في سجن الخيام بالاتصال بعائلاتهم ومحاميهم واللجنة الدولية للصليب الاحمر".

ونبهت الى ان "سجن الخيام من اكبر مراكز الاعتقال والتحقيق في جنوب لبنان، ويشرف عليه "جيش لبنان الجنوبي" ويضم حاليا ١٣٠ معتقلا على الاقل، سجنوا منذ اكثر من ١٢ عاما من دون محاكمة او توجيه تهم اليهم، ووردت معلومات عن تعذيب المعتقلين ومعاملتهم في شكل سيئ، وخصوصا خلال مدة توقيفهم. إذ يتعرضون للضرب والصدمات الكهربائية ويمنعون من الاتصال بمحاميهم". ولفتت الى ان "اللجنة الدولية للصليب الاحمر واهالي المعتقلين منعوا من الدخول الى المعتقل منذ ١٠ ايلول الماضي".

قتيلان و٣ جرحى لاسباب ثأرية في حي السلم

كان حي السلم في الضاحية الجنوبية صباح الخميس مسرحا لجريمة قتل مزدوجة، اذ اقدم مصطفى مهدي الحلاني (٢٢ عاما) على اطلاق النار من مسدسه على نسيبه مهدي الحلاني لاسباب ثأرية قديمة فأرداه. وصودف مرور السوري علي السدة فأصيب بدوره بالرصاص وقضى. وهرب مطلق النار متوغلا بين الازقة.

كذلك سقط ثلاثة جرحى نقلوا الى المستشفى وحال احدهم خطرة.

وتسلم التحقيق الفوري في الحادث المدعي العام في جبل لبنان ريمون عويدات وقاضي التحقيق عبدالله الحاج الذي اصدر مذكرة توقيف غيابية في حق المتهم الفار مصطفى الحلاني الذي ادعى عليه النائب العام بجناية القتل عمدا.

النهار ٩٧/٧/١١